

المجال الحضري ومشكلة التلوث البيئي

ملخص

د. بن السعدي إسماعيل
قسم علم الاجتماع
جامعة منتوري، قسنطينة
الجزائر

يعالج هذا الموضوع واحدة من المشكلات الخطيرة التي تتعرض لها المجالات الحضرية، ألا وهي مشكلة التلوث البيئي التي تؤثر بأشكالها المختلفة على الحياة في معظم مدننا، وما يؤدي إليه ذلك من آثار سلبية على مصادر حياة الإنسان ومحيطه الحضري.

سيظل موضوع البيئة يفرض حدته بشكل ملح وباستمرار وفي كل المجتمعات، ويطرح نقاشات متعددة وخاصة بعدما تعددت وتضاعفت عوامل التأثير على المحيط والتي كان الإنسان هو الضحية الأولى لها. ولا يفهم من ذلك أن الجميع ضد البيئة، ولكن صراع مصالح البعض وتعارضها مع أهداف ومصالح غيرهم هو الذي أدى إلى بروز عوامل التدهور البيئي لمعظم البيئات البشرية وخاصة في التجمعات الحضرية. وتعاني تجمعاتنا الحضرية هي الأخرى من شتى أنواع التدهور البيئي الذي تتفاقم آثاره يوما بعد يوم، ويدفع ثمن ذلك أفراد هذه التجمعات وغيرهم، وسيدفعه كذلك مستقبلا الآخرون مالم تهتد السياسات إلى أساليب أكثر فاعلية للحد من تدهور البيئة في مدننا وحمايتها من الانزلاق إلى حافة الانهيار العمراني والبشري. ويهم في البداية عرض المفاهيم الأساسية التي يتركز عليها هذا الموضوع، والتي مهما تعددت

Résumé

Ce thème s'intéresse au problème de la pollution de l'environnement dans les espaces urbains, qui influe sous différentes formes sur la vie de nos villes. Cette occurrence à des impacts négatifs sur l'homme et sur ses différentes ressources de vie aussi bien que sur son environnement urbain.

بشأنها الأفكار والرؤى، فإنها لن تتعد عما تعكسه في الواقع، لأنها تعبر عليه وتمثله ولو كان الأمر في ذلك يختلف في الدرجة وفي الطرح كذلك.

1 - البيئة ووعي الإنسان:

فالمجتمع البشري يستمد مقومات حياته من البيئة الطبيعية، وكلما زادت خبرته وتطورت معارفه بقوانينها، كلما تمكن من استغلالها وتسخيرها لما يحقق أهدافه وطموحاته وتسخيرها لما يخدم رقيه وتطوره، وكلما بالغ في الاستغلال وتجاهل أو جهل طبيعة ومنطق الأشياء، فإنه بذلك يكون قد أجهز على بقائه وتوازن ظروفه في هذه البيئة (1).

فالبيئة بمفاهيمها المتعددة وبوظائفها المختلفة تظل إذا محل انشغال الإنسان باعتباره جزءا حيويا منها، ومن أكثر العناصر تفاعلا فيها، بل وناشئا حيويا لبيئات جزئية أخرى فيها.

ومن حيث دراسة البيئة والإنسان كان (ابن خلدون) من الأوائل الذين اهتموا بموضوع تأثير البيئة ودورها في حياة البشر، حيث أكد على أن البيئة تمثل العمل الأساسي في تشكيل نشاط الإنسان ويخص بذلك أثرها في اختلاف الناس جسما وعقليا ونفسيا وخلقيا وإدراكيا، وأن كثرة العمران وزيادة السكان يفسر كذلك بالظروف المناخية السائدة (2). ولأهمية الإنسان ودوره الفعال في البيئة، يرفض (فيدال دو لابلاش) حتمية قوانين البيئة، ويرى أن الإنسان ليس مجرد مخلوق سلبي خاضع لمؤثرات البيئة، وإنما هو قوة إيجابية فعالة في تهيئة البيئة لمطالبه، وأن الإنسان والمجتمع ليسا نتاجا للعوامل الطبيعية فقط، بل أن العوامل الطبيعية نفسها تتشكل نتيجة العمل الإنساني كذلك، ويرى (بيار جورج) أنه لا توجد هناك حتمية جغرافية ولا حتمية عرقية أو تاريخية، بل هناك أنماط من العلاقات المختلفة نشأت بفعل ظروف متعددة (3).

وواقعيا يأخذ هذا المفهوم عدة استعمالات تعكس ثقافة المجتمع ومستواه الحضاري ودرجة تقييمه للحياة، وفي هذا السياق يطرح مفهوم البيئة في بلادنا من خلال جملة الخلفيات الفكرية والعقائدية وحتى السياسية ولكنه لا يبتعد كثيرا عن المعنى العام لهذا المفهوم، وعمما أورده قانون حماية البيئة الجزائري (4) الذي يقر أن البيئة تتكون من الموارد الطبيعية الحيوية وغير الحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي (الحظيرة الأثرية... الخ) وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية.

ولاشك أنه من الضروري الانتباه إلى أن علاقة الإنسان مع البيئة هي علاقة البقاء والاستمرار أو الفناء والزوال، ومن ذلك فإن رحلة هذا المخلوق عبر مراحل الحياة ستظل في صراع أبدي، فهو يجني من الطبيعة ويجني عليها وتجنني عليه، ويصارعها ويصارع فيها وتصارعه، يدمر فيها ويدمر منها وتدمر من حياته، ولكن ذكاء الإنسان المتطور بلا شك سيجعل من علاقته مع الطبيعة الخيط الرفيع والمرن في شده ومداه مع مختلف الظروف وفي كل المواقع طالما الأمر في النهاية سيكون عليه إذا تمادى في فتكه بعناصر الحياة وتوازنها.

ومع ذلك فالواقع الذي تعيشه مجتمعات اليوم وفي مختلف أقاليم الأرض تحمل مؤشرات حدوث كوارث عظيمة يكون سببها دائما الإنسان من خلال إفراطه وتفريطه في تفاعله مع الطبيعة، إذ أصبحت التجمعات السكانية بالخصوص مجالات لعديد من الأزمات البيئية حيث لا تنتهي من حل أولها حتى تقع في ثانية أشد منها وأكثر وقعا، ولا تنجو من ثالثة حتى تهددها رابعة وهكذا .

2- التلوث والبيئة الحضرية

فالبيئة الحضرية كمجال حيوي ونموذجا لتركز المجتمعات البشرية وإطارها المادي والثقافي المحدد لمستواها الحضاري، يعد من أكثر المجالات عرضة إلى مشاكل التلوث البيئي، هذه البيئة كما قال فيها (أرفالد شينجلر) في وصفه للواقع الحضري المعاصر، أن المدينة المعاصرة شيطان مدمر يفتك بكل شيء ثم ما يلبث أن ينهار بفعل خطاياها (5).

ولكن هذا الانهيار لا يعني بالضرورة النهاية أو الفناء، وإنما يعد تحذيرا من خطورة الاستمرار في تجاهل أخطار التحضر البعيد عن أي تحكم أو توجيه مخطط. حيث أن مجمل الأخطار والأزمات وغيرها من المفاهيم المستعملة في تحليل علاقة الإنسان السلبية بالبيئة تحمل أساسا مدلول (التلوث البيئي) والذي مثلما يحدث من خلال علاقة الإنسان السلبية بالطبيعة، فإنه يحدث كذلك في إطار التغيرات الطبيعية ذاتها (الزلازل، الفيضانات وغيرها).

فالتلوث البيئي إذا هو تحول البيئة من مجال صالح للحياة إلى مجال غير صالح لحياة الكائنات الحية، وهذا بسبب التغير في خصائص المكونات الأساسية للبيئة التي يعتمد عليها الإنسان وغير الإنسان في حياته كالماء والهواء والغذاء والتربة وغيرها (5). ويعرف (القانون السابق) التلوث على أنه كل تغير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية (6).

ويرتبط نوع التلوث كذلك بالمادة أو الشيء الذي يتصل به، ومن ذلك تتحدد أنواع التلوث (تلوث الهواء، التلوث الصناعي،...الخ).

فغالبا ما يؤدي "التلوث" إلى استحالة الحياة وإلى تبدل كبير في الخصائص الفيزيائية والبيولوجية للعناصر المكونة لاستمرارية الحياة وتوازنها، وينطبق ذلك على المجال الحضري الذي يعاني من أزمات حادة لا تساعد على توفر شروط الحياة المستقرة والمتوازنة للسكان الذين يعيشون فيه أو المقيمين به، ولا تساعدهم على الإبداع والابتكار وبالأخص في تلك البيئات الحضرية المتخلفة بالمجتمعات النامية التي تفتقد لأليات التحكم في أساليب التنمية الحضرية.

3- أنواع التلوث ومسبباته

ومجالاتنا الحضرية نشهد بدورها أشكالا متنوعة من التلوث وذلك حسب محيط هذه المجالات ودرجتها وحجمها وأهميتها الاقتصادية، ومن العسير الإحاطة بمجمل أشكال التلوث الذي تتعرض له الحواضر الجزائرية في مثل هذه العجالة، وما يمكن الإشارة

إليه في هذا السياق هو بعض أشكال التلوث الأكثر انتشارا في أوساطنا الحضرية ومنها:

3-1- التلوث في الهواء: الذي يشكل أكثر مظاهر التلوث في مدننا وأكثر الأنواع مساسا بالحياة الصحية والجسدية لسكان المدن بالخصوص.

فكما أن مصادر التلوث تكون طبيعية فهي كذلك ناتجة عن نشاطات البشر كالصناعات ومخلفاتها، وما ينجم عن صرف المياه المستعملة وعدم صيانة الطرق، وهي الحالات الأكثر بروزا في أغلب مجالات حواضرنا بصفة عامة، باستثناء التلوث الصناعي الذي ينحصر في المدن الشمالية الساحلية وبالخصوص (عنابة، سكيكدة، العاصمة، وغيرها...) وهي المواقع التي يتعرض سكانها وباستمرار إلى كثير من أخطار التسمم والاختناق.

ورغم أن المناطق الصناعية على كافة اختصاصاتها قد نشأ معظمها خارج الإطار المبني (أو هكذا حدد إنشائها حسب قوانين التعمير) إلا أن زحف العمران تجاه هذه المناطق وتخطيه لها أحيانا، قد مهد لتحويل تلك المناطق إلى داخل النسيج الحضري السكني والخدمي، وهو ما ينذر بالمزيد من التلوث بكافة أشكاله.

ويقدر ما هي موجهة تلك النشاطات لخدمة الناس ورفاهيتهم، فإنها بالمقابل قد تكون في الوقت ذاته من أسباب تدمير تلك البيئة التي يعيش فيها هؤلاء، رغم أن الصناعة ذاتها بالنسبة لمعظم البلدان النامية تشكل اقتصاديا ذلك المجال الذي لا يستوعب إلا عددا محدودا من السكان ومنهم المهاجرون الريفيين وغير الريفيين الذين يتحولون فيما بعد إلى أداة توسيع قاعدة الهامشية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المدن (7) والتأثير على المحيط العمراني من خلال انتشار مناطق الإيواء المتخلفة بالمدن وضواحيها، وذلك ما يؤدي إلى تدهور البيئة الحضرية ويقلل من فرص حمايتها.

ذلك يدل على أن الاهتمام بتنمية المناطق الحضرية وإهمال مطالب وحاجات التجمعات الريفية سيعرض المدينة ذاتها إلى مزيد من الجاذبية الغير مرغوب فيه (8). ومن أسباب التلوث في هذا المجال كذلك بمدننا، انتشار مصادر الغبار والترربة والروائح الكريهة، فقد تحولت الزوايا الخلفية للمباني السكنية الجماعية ومساكن الأحياء الشعبية وكثير من المباني العمومية إلى أماكن (معترف) بها لتفريغ النفايات المنزلية، وأصبح التعرض إلى سلبياتها من اليوميات المفروضة على السكان المقيمين بهذه المناطق بالدرجة الأولى.

إضافة إلى تراكم الأوساخ عبر الشوارع وأمام المحلات التجارية، وانتشار برك المياه القذرة التي تتسرب من القنوات المتلفة أو من المباني تجاه الشارع، إلى غير ذلك من مصادر انتشار الأوبئة والأمراض في الوسط الحضري.

فمعظم مدننا لم تستفد من أرصفة محررة للأشخاص في استعمالها، وتبين أثر ذلك عندما بدأت تظهر نشاطات تجارية هامشية عبر الشوارع الرئيسية والتي استحوذت على ما تبقى من الرصيف ودفعت بذلك الراجلين إلى وسط الطريق للتراحم مع السيارات. والغريب أن ذلك يتم بترخيص من عدد من البلديات لأصحاب المقاهي والمحلات وغيرهم من منشطي التجارة الهامشية لاستعمال الرصيف واستغلاله، بل

واستغلال الرصيف المقابل، وإلى جانب هذا الاستغلال الانتهازي للشارع العام، فإن المار به راجلاً أو راكباً سيتعرض إلى مشاكل كثيرة، من جراء الحفر والإنكسارات وغيرها من العوائق التي تسبب التلف والإزعاج.

وكذلك بالنسبة للسيارات التي تمثل حضيرتها القديمة عاملاً في زيادة التلوث، وخاصة أن الشبكة الطرقية هي ذاتها من مسببات الاحتقان المروري، وعدم سيولة النقل الذي يخفف من حدة الاحتقان، والتقليل من مخلفات احتراق وقود السيارات، وكمثال لخطورة هذا العنصر الملوث يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين توزيع المدن حسب انبعاث أحد الملوثات الناجمة عن الحركة المرورية (الرصاص) (9)

المدينة	نسبة الرصاص بالطن في السنة	نسبة أكسيد الكبريت ط/السنة	أكسيد الأوزون بالطن
العاصمة	240 طن	610 طن	22500 ط
قسطنطينة	60 طن	195 طن	5050 طن
برج بوعريـريـج	60 طن	220 طن	5200 طن
تيزي وزو	50 طن	150 طن	5100 طن
بقية المدن	أقل من 50 طن		—

2-3- تلوث الماء: ويعني ذلك تحول أو انحلال عنصر أو عناصر مغايرة لمكونات وخصائص الماء مما يؤثر في ذوقه ورائحته ولونه، فغالبا ما تجتاح مصادر الماء في مدننا بعض الطوارئ الغير مبررة، كاختلاط مياه الشرب بالمياه المستعملة بسبب عدم الفصل بين مواقع مد أنابيب توصيل المياه الشروب وقنوات الصرف، وهي وضعية مربكة في طريقة الإنشاء والتعمير في كثير من أحيانا ومؤسساتنا، وأكثر حالات التسمم التي تحدث بسبب هذا الوضع.

وبحكم حاجة السكان الملحة إلى الماء واستعماله كضرورة حياتية، فإن تسيير استعماله في ظل غياب أساليب الاستعمال الموجهة، يندرج بتوسيع الهوة بين الحاجة والندرة وخاصة في ظرف التغيرات الطبيعية التي تتعرض لها بلادنا في السنوات الأخيرة.

وإذا كان هناك من يحلم بحر وسحب الجبال الجليدية من القطب الجنوبي حتى السواحل السعودية (10)، فإن مصادر المياه عندنا تتعرض إلى تدمير رهيب، فهناك مثلا بالمحيط القريب من مدينة باتنة، عشرات من المحاجر (ورشات إنتاج الحصى) والممتدة عبر أسفل السلسلة الجبلية جنوب المدينة، حيث تلجأ هذه الورشات إلى استعمال المتفجرات في استخراج الصخور وتفتيتها، وهو ما أدى إلى التأثير على الطبقات الأرضية وتسرب المياه الجوفية وجفاف الآبار وإلى استحالة الحياة بالمحيط

القريب من هذه المحاجر نتيجة اكتساح الأتربة والغياب الكثيف للمساحات الزراعية والنباتية المجاورة وإلى تشقق المباني السكنية بهذه المناطق وتعرض سكانها إلى أمراض مزمنة ، بل وأدى في النهاية إلى هجرة قرى بكاملها، وإلى ضياع المصدر الهام من المياه الذي كان يمون مدينة (عين التوتة) التي تمثل نقطة النهاية لمحور الأزمة الذي يبدأ من باتنة لينتهي بعد 35 كلم بمدينة عين التوتة .

3-3- **الغذاء:** ومن تلوث الهواء يأتي تلوث الغذاء والمرتبط بغياب الطرق السليمة لحفظ المواد الغذائية، بحيث وفي ظل الرقابة الضعيفة لقوانين الاستهلاك وانتشار فوضى التسويق والتجارة، يحصل في العادة أن يتعرض المستهلكين إلى تسممات مهلكة، ويدخل في ذلك استعمال المياه الملوثة في سقي الزراعات الغذائية التي تنتشر على مشارف المدن، كما يرجع ذلك إلى غياب للمساحات التسويقية المستوفاة لشروط العرض الصحي وحتى إلى التخزين الغير مكيف للسلع والمنتجات.

ولا يمكن حصر التلوث فيما سبق وحسب، ولكنه يتعدى إلى كل الظواهر التي تسبب المشاكل الصحية والنفسية والعقلية للسكان، فكثير من المظاهر والأشكال المحيطة بالإنسان قد تخلق لديه استئناسا وتألفا واندماجا معها أو تنافرا وانزعاجا وقلقا مستمرا، فالضوضاء المتنقلة إلى أسمع الإنسان مثلا قد ثبت أثرها على الصحة النفسية والعقلية للضحية المتعرضة للضوضاء . وكثير من منشآتنا العمرانية ليست لها مناعة تخطيطية في هذا الجانب.

3-4- **التلوث البصري:** وله انعكاسات على الإنسان وقدراته العقلية لا تقل آثارها وانعكاساتها عن الأنواع الأخرى من التلوث، فهو يصيب الإنسان ويخلق لديه مع مرور الوقت تعايشا وتألفا يرتبط بنماذج وصور وأشكال وأنماط غير سوية، إنه تلوث يتلف الذوق والحس بالجمال بحيث يقتنع المصاب بالوقائع الرديئة وتصبح مع مرور الزمن من مركبات صورته الذهنية التي يأخذها عن الأشياء والوقائع، وقد يؤول ذلك في النهاية إلى عدم الاكتراث بالمعطيات الواقعية حتى ولو كانت ملاذا له .

إن تلوث الأذهان والبصائر هذا يقودنا إلى التساؤل عن مصير هذه التجمعات الحاشدة بالسكان، وكيف يؤول هذا المصير الذي تعبت به أهواء المسيرين والمسؤولين على تخطيط المدن ؟

فلاشك أن أولى الأفكار والتصورات بشأن محاربة التلوث في المدن يأتي الكلام عن المساحات النباتية، والاهتمام بتوفير الفراغات الملائمة بين المباني، وتسيير شئون الخدمات والمرافق بالمدينة.

إن توفير المساحات النباتية بالمدن لم يعد مطلبا ترفيهيا وحسب وإنما يشكل حاجة ملحة وضرورية لحياة السكان في هذا المجال واعتبارها عنصرا أساسيا في تكامل عمران المدينة لأهميتها البيولوجية والنفسية والفنية والجمالية والاقتصادية.

ولكن ماذا بقي من الاهتمام بالحياة النباتية بالمدن بعدما اكتسحت الأبنية العشوائية كل المساحات ؟ وهل فعلا يكون حل أزمة الإسكان وتوسع المدن بكمين فقط في المزيد من المباني ومد الطرق دون سواهما ؟

لقد أدى الانشغال بذلك و فقط إلى خلق محيطات مغلقة وموحشة، لا تتخللها الفراغات الملائمة لإقامة تلك المساحات النباتية، وحتى لو توفر ذلك في بعض المناطق المحدودة بالمدينة، فإن مصيره وخاصة بين العمارات العمومية، هو التآكل والانقراض مباشرة بعد إنشائها، وقد يعد ذلك شيئا عاديا بين السكان في ظل غياب الوعي بأهمية ذلك، ولكن لا يبدو ذلك عاديا إذا حدث بسبب إهمال مسؤولي المدينة وتورطهم في القضاء على مصادر الحياة النباتية .

فمن المدهش أن نلاحظ في واحدة من المدن الكبيرة ببلادنا (باتنة) وضعا منافيا لثقافة التحضر وهو ما حصل لواحدة من المساحات الترفيهية لأطفال هذه المدينة (على قلتها) والتي تتوفر على بعض وسائل اللعب والتسلية، وبعض الزوايا الخضراء، أن يتعرض جزؤها الأمامي الممتد على طول 100م وعرض 40م، إلى استحواذ ذوي النفوذ بالمدينة ليبنى فيها محلات ويطيل في الأسوار لتحجب بذلك الحديقة عن الأنظار، وتتحوّل هذه (الحديقة) بعد ذلك إلى ملتقى المنحرفين، وتتدهور كذلك التجهيزات الموضوعّة، وأخيرا يباع كل شيء في المزاد، وقبل ذلك تعرض فناء مدرسة ابتدائية وساحة لعب تلامذتها إلى استيلاء من مسئول في البلدية ليقيم عليها بدوره محلات للتجارة، وهكذا فالأمثلة كثيرة في هذا المجال.

ولاشك أن مثل تلك السلوكات اللاحضرية تبرز حقيقة الخلفيات المتحكمة في تسيير المدن ومستقبلها، وهي الخلفيات التي أدت فيما بعد إلى تطبيع ثقافة الاستحواذ وتفشيها بين مختلف الأوساط بالمدينة، من خلال التنافس على المساحات دون مراعاة لأدنى شروط الاستعمال الموضوعي، ودون التفكير فيما سيؤول إليه الوضع بعد حين.

الخاتمة

إن الاهتمام بالبيئة عموما، يمثل ثقافة راقية لا بد أن تجد لها مكانا في برامج التربية والإعلام والتنمية للمجتمعات التي تريد لنفسها البقاء في هذه البسيطة بعيدا عن شتى الأوبئة والأمراض، بل ولتبرهن على وعيها الكامل في الاستفادة من علاقاتها بالبيئة من خلال الاستغلال الأمثل للطبيعة بما يفيدها، ويحافظ في ذات الوقت على هذا المصدر كمحيط لاستمرار الحياة.

الهوامش

- 1- حسن أمين الفتوي - التخطيط الإقليمي، الجزء الأول، ط5، منشورات جامعة دمشق - 1998 ص23.
- 2- يوسف خضور - التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق - منشورات جامعة دمشق - 1994 ص97.
- 3- فاضل الأنصاري - الجغرافيا الاجتماعية - ط3، منشورات جامعة دمشق _ سوريا 1996 صص 107، 112.

- 4- الجمهورية الجزائرية – قانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 الجريدة الرسمية عدد43
- 5- السيد الحسيني – المدينة – دراسة في علم الاجتماع الحضري – ط2- دار المعارف القاهرة 1981 ص325.
- 6- الجمهورية الجزائرية – قانون رقم 10/03 المرجع السابق.
- 7- حسين الفتوي – المرجع السابق ص149 .
- 8- السيد الحسيني – التخلف والتنمية – دراسة تاريخية بنائية- ط2 دار المعارف – القاهرة 1982 ص132.
- 9- اعتمد في تركيب الجدول على المرجع التالي:-وزارة تهيئة الإقليم والبيئة – تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر – الجزائر 2000 ص ص56-60.
- 10- السيد الحسيني – المدينة – المرجع السابق ص332.
- 11- جاكلين بوجو قاريني – الجغرافية الحضرية – ت- حلّمي عبد القادر – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، 1989، ص288.